

## الباب السادس

### في الفرق بين القديم والعتيق والباقي والدائم وما يجري مع ذلك

«الفرق» بين القديم والعتيق، أن العتيق هو الذي يدرك حديث جنسه فيكون بالنسبة إليه عتيقاً أو يكون شيئاً يطول مُكثته ويبقى أكثر مما يبقى أمثاله مع تأثير الزمان فيه فيسمى عتيقاً، ولهذا لا يقال: إنَّ السَّاءَ عتيقة وإن طال مُكثها؛ لأن الزمان لا يؤثر فيها ولا يوجد من جنسها ما تكون بالنسبة إليه عتيقاً، ويدل على ذلك أيضاً أن الأشياء تختلف فيعتق بعضها قبل بعض على حسب سرعة تغيره وبطئه، والقائم ما لم يزل موجوداً، والقدم لا يُستفاد، والعتق يستفاد، ألا ترى أنه لا يقال سأقدم هذا المتاع كما تقول سأعتقه؟ ويتوسّع في القدم فيقال: دُخول زيد الدار أقدم من دُخول عمرو، ولا يقال: أعتق منه، فالعتق في هذا على أصله لم يُتوسّع فيه.

«الفرق» بين الموجود والكائن، أن الموجود مَنْ صَحَّ له تأثير، فتأثير القديم صحة الفعل منه، وتأثير الجسم شغله للحيز وتأثير العرض تغييره للجسم، وصفة الموجود من الوجود على التقدير وكذلك صفة القديم من القدم، وصفة الحادث من الحدوث، وإنها جرت الصفات على البيان بأصل رجوع إليه إما محقق وإما مُقدَّر، وقد يكون الكلام المقدَّر أبلغ منه بالمحقق، ألا ترى أن قول امرئ القيس:

﴿بِمَنْجَرٍ قَبْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٌ﴾

أبلغ من مانع الأوابد وهو مقدر تقدير المانع، والكائن على أربعة أوجه، أحدها بمعنى الموجود، ويصح ذلك في القديم كما يصح في المحدث والناس يقولون: «إن الله لم يزل كائناً»، والثاني بمعنى وجود الصنع والتدبير، وهو قول الناس: «إن الله تعالى كائنٌ بكلِّ مكانٍ» والمراد أنه صانع مدبّر بكل مكان وأنه عالم بذلك غير غائب عن شيء من أحواله فيكون من هذا الوجه في حكم من هو كائن منه، والثالث قولنا للجوهر: «إنه كائنٌ بالمكان» ومعناه أنه شاغل للمكان، والرابع قولنا للعرض: «إنه كائن في الجسم» فالمراد حُلُولُهُ.

«الفرق» بين الكائن والثابت، أن الكائن لا يكون إلا موجوداً ويكون ثابت ليس بموجود، وهو من قوهم: «فلانٌ ثابتُ النَّسبِ» معنى ذلك أنه معروف النسب وإن لم يكن موجوداً، ويقال شيء ثابت بمعنى أنه مستقر لا يزول، ويستعمل الثبات في الأجسام والأعراض، وليس كذلك الكون.

«الفرق» بين الدوام والخلود، أن الدوام هو استمرار البقاء في جميع الأوقات ولا يقتضى أن يكون في وقت دون وقت، ألا ترى أنه يقال: «إن الله لم يزل دائماً ولا يزال دائماً» والخلود هو استمرار البقاء من وقت مبتدأ، ولهذا لا يقال: «إنه خالد كما أنه دائم».

«الفرق» بين الدائم والسَّرمَد أن السَّرمَد، هو الذي لا فصل يقع فيه وهو اتباع الشيء الشيء والميم فيه زائدة، والعرب تقول: «شربته سَرَمَدًا مبرداً» كأنه اتباع.

«الفرق» بين الخلود والبقاء، أن الخلود استمرار البقاء من وقت مبتدأ على ما وصفنا، والبقاء يكون وقتين فصاعداً، وأصل الخلود اللزوم، ومنه أخذ إلى الأرض، وأخذ إلى قوله، أي لزم معنى ما أتى به، فالخلود اللزوم المستمر، ولهذا يُستعمل في الصخور وما يجري مجراه، ومنه قول لبيد:

﴿ حُرَّ خَوَالِدُ مَا يَبِينُ كَلَامُهَا ﴾

وقال علي بن عيسى: الخلود مُضمَر بمعنى في كذا، ولهذا يقال: خَلده في الحيس وفي الديوان، ومن أجله قيل للأثافي<sup>(١)</sup> خوالد فإذا زالت لم تكن خوالد، ويقال لله تعالى دائم الوجود ولا يقال خالد الوجود.

«الفرق» بين القديم والباقي والمتقدم، أن الباقي هو الموجود لا عن حدوث في حال وَصَفه بذلك، والقديم ما لم يزل كائناً موجوداً على ما ذكرنا، وأنت تقول: «سأبقى هذا المتاع لِنَفْسِي» ولا تقول: «سأقدمه» و«سأبقيت الشيء» ولا تقول: «سأقدمته»، وقال قوم: القديم في اللغة مبالغة في الوصف بالتقدم في الوجود، وكلما تقدم وجوده حتى سُمِّي قديماً فذلك حقيقة فيه، وقال من يرد ذلك: لو كان القدم يُستفاد لجاز أن تقول لما علمته سيبقى طويلاً أنه سيقدم كما تقول إنه سيبقى، وفي بطلان ذلك دلالة على أنه في المحدث توسع، والمتقدم خلاف المتأخر، والتقدم: حصول الشيء قدام الشيء، ومنه القدوم لتقدمها في العمل، وقيل لمضيها في العمل لا تثنى، فتوابع لها في الصفة كالتقدم في الأمر، ومنه القدم لأنك تتقدم بها في المكان في المشي، والسابقة في الخير والشر قدم، وفي القرآن ﴿ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [يونس: ٢] وقوادم الريش العشر المتقدمات ويقال: قدم العهد، وقدم الليل، أي طال وكل ما يقدم فهو قديم وقدم، وفي الحديث: «حتَّى يَضَعَ الجَبَّارُ فيها قدمه» أي في النار يريد من سلف في علمه أنه عاصي، ويجوز أن يكون من سلف بعصيانه، والقديم على الحقيقة هو الذي لا أول لحدوثه.

(١) الأثافي: جمع أثافيَّة، وهي أحد أحجار ثلاثة توضع عليها القدر. وثلاثة الأثافي: حرف الجبل يجعل إلى جنبه أنثبار

«الفرق» بين قولنا الأول وبين قولنا قَبْلَ، وبين قولنا آخِرَ وقولنا بَعْدَ، أن الأول هو من جملة ما هُوَ أَوَّلُهُ وكذلك الآخر من جملة ما هو آخِرُهُ وليس كذلك ما يتعلّق بقبل وبعد، وذلك أنك إذا قلت: «زيدٌ أوّلٌ مَنْ جاءني من بني تميم وآخِرُهُ» أو جَبَ ذلك أن يكون زيدٌ من بني تميم، وإذا قلت: «جاءني زيدٌ قَبْلَ بني تميم أو بَعْدَهُمْ» لم يجب أن يكون زيدٌ منهم، فعلى هذا يجب أن يكون قولنا: «الله أوّلُ الأشياء في الوجود وآخِرُها» أن يكون الله من الأشياء، وقولنا: إنه قبلها أو بعدها لم يوجب أنه منها ولا أنه شيء، إلّا أنه لا يجوز أن يُطلق ذلك دون أن يقال: إنه قبل الأشياء الموجودة سواء أو بَعْدَها فيكون استثناؤه من الأشياء لا يخرج من أن يكون شيئاً، وقبل وبعد لا يقتضيان زماناً ولو اقتضيا زماناً لم يصح أن يُستعملا في الأزمنة والأوقات بأن يقال بعضها قبل بعض أو بعده؛ لأن ذلك يوجب للزمان زماناً، وغير مستنكر وجود زمان لا في زمان ووقت لا في وقت، وقبل مُضمّنة بالإضافة في المعنى واللفظ وربّما حذفت الإضافة اجتزاءً بها في الكلام من الدلالة عليها، وأصل قبل المقابلة، فكأن الحادث المتقدم قد قابل الوقت الأول والحادث المتأخّر قد بَعُدَ عن الوقت الأول ما يستقبل والآخِر يجيء على تفصيل الاثنين، تقول: أحدهما كذا والآخِر كذا، والأوّل والآخِر يقال: بالإضافة يقال: أوله كذا وآخِرُهُ إلّا في أسماء الله تعالى والأوّل الموجود قبل والآخِر الموجود بعد.

«الفرق» بين السابق والأوّل أن السابق في أصل اللغة يقتضي مَسْبُوقاً، والأوّل لا يقتضي ثانياً، ألا ترى أنك تقول: «هذا أوّل مولودٍ وُلِدَ لفلانٍ» وإن لم يُؤد له غيره، وتقول: «أوّل عبْد يملكه حرٌّ» وإن لم يملك غيره ولا يخرج العبد والابن من معنى الابتداء، وبهذا يبطل قول الملحدّين أن الأوّل لا يُسمّى أوّلاً إلا بالإضافة إلى ثانٍ، وأمّا تسمية الله تعالى بأنه سابق فيفيد أنه موجود قبل كل موجود، وقال بعضهم: لا يطلق ذلك في الله تعالى إلّا مع البيان؛ لأنه يوهم أن معه أشياء موجودة قد سبقها، ولذلك لا يقال: إن الله تعالى أُسْبِقُ من غيره؛ لأنه يقتضي الزيادة في السبق، وزيادة أحد الموصوفين على الآخر في الصفة يوجب اشتراكها فيها من وجّه أو من وجوه.

«الفرق» بين قولك يَتَقَدَّمُهُ وقولك يَسْبِقُهُ، أن معنى قولك يَتَقَدَّمُهُ يسيرُ قُدَّامَهُ ويسبقه يقتضي أنه يلحق قبله، وقال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [هود: ٩٨] قيل إنه أراد يمشي على قَدَمِهِ يقودهم إلى النار وليس كذلك يسبقهم؛ لأن يسبقهم يجوز أن يكون معناه أنه يوجد قبلهم فيها.